

AI Index: MDE 12/016/2010

مصر: فليُفسح المجال أمام الاحتجاج السلمي

تعرب منظمة العفو الدولية عن استنكارها لعمليات الاعتقال الأخيرة التي استهدفت منتقدي الحكومة وأعضاء المعارضة السلميين، وتحض السلطات المصرية على احترام حقوق المواطن في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وذلك قبيل المظاهرات التي تقرر تنظيمها في أبريل/نيسان.

وتأتي دعوة منظمة العفو الدولية هذه في وقت يسود فيه الشعور بعدم الرضا في البلاد تجاه سياسات الحكومة، وارتفاع تكاليف المعيشة وتدني الأجور وغياب الاحترام للحقوق العمالية، ووسط ارتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري.

ويزيد من بواعث قلق المنظمة ما قامت به قوات الأمن المصرية مؤخراً من عمليات مدهمة للبيوت واعتقالات طالت المتظاهرين. إذ شهد الشهر الماضي موجة اعتقالات استهدفت ناشطين سياسيين يدعون إلى الإصلاح، كما طالت آخرين يحتجون على منع إسرائيل انتقال المصلين إلى الأماكن الدينية الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها المسجد الأقصى، وعلى غير ذلك من السياسات الإسرائيلية.

ففي 8 مارس/آذار، اعتقلت سلطات الأمن الطالب إبراهيم مجاهد في المعهد الفني بقويسنا، محافظة المنوفية، لتعليقه بحلة حائط تتحدث عن المخاطر التي تتهدد المسجد الأقصى. وتعرض، حسبما ذُكر، للضرب قبل أن يقتاده رجال الأمن إلى مركز للشرطة، حيث تعرض لمزيد من الضرب وللتهديد بالتعذيب. ومثل أمام النائب العام بقويسنا، حيث وجه هذا إليه تهمة عضوية "الإخوان المسلمين"، أكبر الجماعات المعارضة في مصر، وحيازة منشورات، إلا أنه أمر بالإفراج عنه بكفالة في انتظار مزيد من التحقيقات. و عوضاً عن الإفراج عنه، نُقل إلى مكاتب جهاز "مباحث أمن الدولة" في شبين الكوم، حيث صدر بحقه أمر اعتقال إداري نقل بناء عليه إلى سجن دمنهور، ولا يزال ممنوعاً، حسبما قيل، من الاتصال بمحام أو بعائلته.

وُجِّهت ما لا يقل عن 368 من أعضاء وأنصار الإخوان المسلمين في سجون مختلفة منتشرة في أنحاء شتى من البلاد. ويواجه العديد من هؤلاء تهمةً تتعلق بالانتماء لمنظمة المحظورة، أو بحيازة منشورات تروج لإيديولوجيتها، أو بالمشاركة في مظاهرات. وبين هؤلاء أشخاص عديدون أعلنوا أنهم سوف يترشحون للانتخابات المقبلة لمجلس الشورى، أي الغرفة الثانية للبرلمان المصري، التي سوف تعقد ما بين أواخر مايو/أيار ويونيو/حزيران 2010. ويقال إن أشخاصاً عدة منهم يعانون من تدهور في صحتهم؛ ويشمل هؤلاء الدكتور محمد سعد عليوة، والدكتور محمد أحمد عبد الغني، والدكتور عادل عبد العزيز القطري.

ويقال إن عضواً آخر في الجماعة، هو خيرت الشاطر، الذي يقضي حالياً مدة حكم بالسجن سبع سنوات أصدرته بحقه محكمة عسكرية إثر محاكمة جائرة في 2008، يعاني من مشكلات خطيرة في القلب ومن ارتفاع ضغط الدم. وقد قضت "فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي"، في 2008، بأن اعتقال خيرت الشاطر و25 عضواً آخر في "الإخوان المسلمين" ممن قبض عليهم ما بين ديسمبر/كانون الأول 2006 ويناير/كانون الثاني 2007 هو اعتقال تعسفي، وحثت السلطات على الإفراج عنهم.

واستهدفت السلطات كذلك أنصار الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، الذي دعا إلى إصلاحات ديمقراطية في مصر. ففي 18 فبراير/شباط، أصدرت السلطات قبل عودة محمد البرادعي إلى مصر بساعات إعلانات تحذر ضد "المظاهرات غير القانونية". وعلى سبيل المثال، استدعي طه عبد التواب محمد، وهو طبيب من الفيوم، إلى مكاتب "مباحث أمن الدولة" مساء 7 مارس/آذار عقب اعتراض قوات الأمن سبيل ناشطين سياسيين كانوا يحاولون عقد اجتماع للدعوة إلى الإصلاح السياسي والدستوري. وقال إنه عندما وصل إلى مكاتب "مباحث أمن الدولة" جُرِّد من ملابسه وضرب على كافة أنحاء جسمه بسبب تأييده العلني لمحمد البرادعي. وأخلي سبيله في اليوم التالي، إلا أنه حُدِّر بأن لا يخبر أحداً عما تعرض له من تعذيب. وقال محامون من أعضاء "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" و "مركز هشام مبارك للقانون" تقدم بشكاوى لدى النائب العام، ولكن لم تتخذ حتى تاريخه أية خطوات نحو تقديم الجناة إلى ساحة العدالة. وفي 20 مارس/آذار، داهمت "مباحث أمن الدولة" منزل مها مجدي الخضراوي وصادرت كتبها وجهاز حاسوبها. وجاءت الإغارة بعد بضع ساعات من جمعها توقيع من طلبة جامعة عين شمس لدعم الدعوات إلى القيام بإصلاحات دستورية تسمح بإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في 2011.

وهدفت الحملة القمعية التي شنتها السلطات كذلك إل منع الاحتجاجات الاجتماعية. فعلى مدار الشهور الأخيرة، نظّم عمال القطاعين العام والخاص عدداً من الاحتجاجات والإضرابات غير المصرح بها للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وأعلن العديد من هؤلاء تدميرهم من أوضاعهم أمام مبان حكومية في القاهرة. وفرقت قوات الأمن بعض هذه المظاهرات، بينما مُنعت مراسلو الإعلام من الوصول إلى مناطق التظاهر والاعتصام أو طردوا منها.

ويجري حالياً التخطيط لمزيد من الاحتجاجات في أوائل أبريل/نيسان، بما في ذلك من جانب منتقدي السياسات الحكومية تجاه غزة و"حركة شباب 6 أبريل" والحركات العمالية و"الحركة المصرية للتغيير" (كفاية) و"الجمعية الوطنية من أجل التغيير"، التي شكلها محمد البرادعي مع نحو 30 من شخصيات المعارضة بغية إجراء تعديلات دستورية وإفراح المجال أمام انتخابات تشريعية حرة في مايو/أيار - يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2010، وانتخابات رئاسية حرة في 2011. ومن المقرر عقد أحد هذه الاحتجاجات في 3 أبريل/نيسان، حيث سيدعو المشاركون إلى رفع مستوى الحد الأدنى من الأجور. بينما سيدعو احتجاج آخر يعقد في 6 أبريل/نيسان إلى تعديل الدستور بحيث يتاح لجميع المرشحين المستقلين الترشح لمنصب الرئاسة. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من إمكان أن يواجه المشاركون بحملة قمعية على أيدي قوات الأمن.

وتدعو منظمة العفو الدولية، في ضوء ما أعلن من مظاهرات مقبلة، وسجل قوات الأمن المصرية الحافل باستخدام القوة المفرطة لتفريق التجمعات الشعبية وبعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، السلطات المصرية إلى إصدار تعليمات

واضحة إلى قواتها الأمنية. حيث يتعين على قوات الأمن عدم استخدام القوة المفرطة أو غير المتناسبة أثناء تفريقها المظاهرات، ويتعين عليها كذلك التقيد الكامل بالمعايير الدولية التي تحكم استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وفق ما كرسته "مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" و"المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين"، وبما يكفل الاحترام الكامل للحقوق الإنسانية للمتظاهرين. ولا يجوز أن يقبض على متظاهر سلمي تعسفاً أو أن يتم احتجازه أو تعريضه لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

فقد انتشرت في العام الماضي أعداد ضخمة من رجال الأمن في نقاط التجمعات الرئيسية في القاهرة وغيرها من المدن المصرية، كما مُنع عدد من الجامعات من الإضراب أو من عقد التجمعات. واعتقلت الشرطة ناشطين طلابيين ومحتجين.

إن مصر تخضع لحالة الطوارئ منذ 1981، بينما عمدت السلطات إلى استخدام أحكام "قانون الطوارئ" لخطر المظاهرات وتقييد الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ناهيك عما ارتكبته من انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والمحاكمات الجائرة أمام محاكم عسكرية ومحاكم الطوارئ.

ومنظمة العفو الدولية تعترف بأن السلطات المصرية قد تجرد من الضروري نشر قوات الأمن لحماية النظام العام والصحة العامة أو حقوق وحرريات الآخرين. ولكن ينبغي أن يتقيد هذا بصرامة بأحكام القانون وبشرطي الضرورة والتناسب في استخدام القوة وفق ما كرسته أحكام "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت مصر إليه كدولة طرف. أما القيود التي لا لزوم لها والتدابير الكاسحة التي دأبت السلطات المصرية على اللجوء إليها بصورة روتينية لسحق الممارسة المشروعة للحق في الاحتجاج السلمي وفي الإضراب، فلا صلة لها بذلك.

ومنظمة العفو الدولية تحض السلطات المصرية كذلك على وضع حد لما دأبت عليه من اعتقال ناشطي المعارضة ومنتقدي الحكومة وترهيبهم، وعلى السماح بالأشكال المختلفة للاحتجاج السلمي. ويتعين على الحكومة المصرية احترام الحقوق في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والوفاء بالتزاماتها التي قطعها على نفسها في إطار "المراجعة الدورية العالمية" للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2010، بأن تكفل على نحو فعال هذه الحقوق وحق الأهالي في المشاركة في الحياة العامة وفي القرار السياسي، وطبقاً لواجباتها بمقتضى العهد الدولي المذكور.